Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, 2022

Deanship of Scientific Research

The Reality of Political Reform in Jordan and its most Prominent Obstacles in the Period (1989-2019)

Basil Al-Mashaqbeh*

Al al-Bayt University, Jordan.

Received: 13/3/2020
Revised: 1/12/2020
Accepted: 15/6/2021
Published: 15/9/2022

* *Corresponding author:*
basil_mashaqbeh@yahoo.com

Citation: Al-Mashaqbeh, B. (2022). The Reality of Political Reform in Jordan and its most Prominent Obstacles in the Period (1989-2019). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 44–51.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2777

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study aimed to uncover the reality of political reform in Jordan and its most prominent obstacles in the period (1989 - 2019). To achieve this goal, a functional structural approach was adopted, which was developed by Talcott Baresons, and David Estion and Gabriel Almond, which looks at the political system as several buildings that perform Multiple and necessary functions. The study was divided into a preamble dealing with the concept of political reform and the most prominent theories explained to it in Arab and foreign literature, while the topic dealt with the reality of political reform in Jordan in the period (1989 - 2019) and the most prominent indicators of reform covered by the study period, and finally, the second topic addressed the most prominent obstacles to reform Political, whether related to parties or the social structure of Jordanian society. The study concluded that political reform in Jordan always comes after a certain crisis occurred. The reforms that Jordan witnessed in 1989 came as a result of the economic crisis that Jordan suffered from at the time, while political reforms in 2011 came as a result of the events in the Arab region during the Arab Spring revolutions. The study also showed that the weakness of political parties, in addition to the prevailing social culture in Jordanian society, which promotes loyalty to the clan or family, are among the main obstacles to political reform in Jordan.

Keywords: Political reform; obstacles; the Jordanian political system.

و اقع الإصلاح السياسي في الأردن والتحديات التي تواجهه

باسل المشاقبة*

جامعة آل البيت ، الأردن.

ملخّص

سعت الدراسة لتعرُّف واقع الإصلاح السياسي في الأردن وأبرز معوقاته في الفترة من (1989- 2019)ولتحقيق هذا الهدف جرى اعتماد المنهج البنائي الوظيفي الذي طوره تالكوت بارسونز وديفيد إستيون وجبرائيل ألموند مناسبًا لأنه ينظر للنظام السياسي بعَدُّه ينظر للسياسي: بحيث يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة وضرورية. وجرى تقسيم الدراسة إلى تمهيد تناول مفهوم الإصلاح السياسي وأبرز النظريات المفسرة له في الأدبيات العربية والأجنبية، في حين تناول المبحث حقيقة الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة من (1989- 2019)وأبرز مؤشرات الإصلاح التي غطتها فترة الدراسة، وأخيرًا تناول المبحث الثاني أبرز معوقات الإصلاح السياسي سواء تلك المتعلقة بالأحزاب أو بالبنية الاجتماعية للمجتمع الأردني. وخلصت الدراسة ألى أن الإصلاح السياسي في الأردن يأتي دائمًا بعد حدوث أزمة معينة، فالإصلاحات التي شهدها الأردن في العام 1989جاءت نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الأردن آنذاك، في حين جاءت الإصلاحات السياسية عام 2011نتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أبان ثورات الربيع العربي، كما أظهرت الدراسة أن ضعف الأحزاب السياسية، إضافة إلى الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني التي تعزز الولاء للعشيرة أو العائلة من معوقات الإصلاح السياسي الرئيسة في الأردن.

الكلمات الدالة: الإصلاح السياسي، المعوقات، النظام السياسي الأردني.

المقدمة:

يمثل الإصلاح السياسي عنصرًا حيويًا من عناصر بقاء النظام السياسي؛ حيث يشكل الخطوة الأولى نحو أي إصلاحات أخرى، بهدف تحسين البنى الأساسية النظام السياسي دون الإطاحة به. وبالرغم من أن الإصلاح السياسي في البلدان النامية يتميز بتنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات لتحسين معدلات النمو وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكومات، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تبني نهج الاصلاح نظريًا أو جزيئًا يمكن أن يسهم في تدعيم تطور الدولة، بل لا بد من أن يشمل الاصلاح مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتي يشكل نقطة البدء في التطور الشامل للدولة.

وقد شهد الأردن منذ عام 1989 عملية تحويل ديمقراطي، الإ أن الإصلاحات السياسية لازلت محل جدل ولم تسهم في تحول ديمقراطي حقيقي؛ حيث تفاوتت تلك الإصلاحات؛ من حيث الكم والنوع وبالتالي ظلت تلك الإصلاحات دون المستوى المأمول. وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لتعرُّف حقيقة ما تم إنجازه على مستوى الإصلاح السياسي، وكذلك تعرُّف المعوقات التي حالت دون الوصول إلى إصلاح سياسي حقيقي يكون محل إجماع النخب السياسية في الأردن.

مشكلة الدراسة

لا زال الجدل دائرًا في الأردن على مستوى النخب السياسية أو صُناع القرار على حقيقة الإصلاح السياسي في الأردن فالمؤشرات الأولية تبين تذبذب عملية الإصلاح السياسي في كل مرحلة من مراحله، فعلى مستوى المشاركة السياسية نجد أنّ الانتخابات مثلا كمؤشر من مؤشرات الإصلاح السياسي لا تسير وفق نمط تصاعدي بل إن نسبب المشاركة متذبذبة بين مرحلة وأخرى، كما أن المشاركة الحزبية في الحياة السياسية لازالت تعاني من ضعف كبير سواء على مستوى هياكلها التنظيمية أو على مستوى مشاركتها في الحياة السياسية الاردنية، كل هذه الإشكاليات تتطلب تقييم تجربة الاصلاح السياسي الأردني لتعرُّف أوجه القوة والضعف في تلك التجربة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

1- ما حقيقة الإصلاحات السياسية التي شهدها الأردن في الفترة من (1989- 2019)؟

2- ما أبرز معوقات الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة من (1989- 2019)؟

أهدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الإصلاح السياسي في الأردن من عام 1989-2019، وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه الدراسة بالآتي:

1-تعرُّف حقيقة الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة من 1989-2019

2-الكشف عن أبرز المعوقات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة من 1989-2019.

أهمية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من محاولة تقييم تجربة الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة من (1989-2019) وأبرز العقبات التي واجهت عملية الإصلاح السياسي في الاردن؛ حيث يمثل الإصلاح السياسي الغاية التي تسعى الدول لتحقيقها لتلبية مطالب الشعوب، وبالتالي تتجلى أهمية هذه الدراسة في تقديم تقييم واقعي للآثار لحقيقة الإصلاح السياسي في الفترة (1989-2019) ومن ثم تشخيص جوانب القوة والضعف في تلك التجربة وما ترتب عليها من آثار، مما قد يسهم في تسريع عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج البنائي الوظيفي الذي طوره تالكوت با رسونز وديفيد إستيون وجبرائيل ألموند لأنه ينظر إلى النظم السياسي باعتبارها عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة وضرورية، وأي فشل لتلك الأبنية في أداء الوظيفة يؤدي لعدم التوازن الوظيفي (جبرائيل ألموند وبينغهام باول آلابن، 1985: 125). وطبقا لهذا المنهج فإن أهم ما يميز علاقة النظام السياسي بالمجتمع وهو ضمان مشاركة الأفراد في العملية السياسية بهدف بقاء البناء السياسي قادرًا على الإيفاء بالتزاماته مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى التي تتولى المشاركة في صنع القرارات السياسية ومتابعة تنفيذها من قبل أفراد المجتمع، لذا فإن هذا المنهج يسهم في الكشف عن مؤشرات الإصلاح السياسي مما يساعد على عملية تقييم تلك الاصلاحات والكشف عن أبرز المعوقات التي تحول دون الوصول الى الاصلاح المنشود.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة قواعد البيانات المحلية والعالمية وجد الباحث بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومن أبرز تلك الدراسات:

1- دراسة الخدام (2013) وهي بعنوان "**الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية بعد أحداث الربيع العربي(2011-2012)**" التي هدفت إلى دراسة وتحليل الإصلاحات السياسية الأردنية التي تمت في الفترة(2011-2012) وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت في تزايد مطالب الإصلاح في الأردن كما أشارت النتائج إلى أن لجهود الملك عبدالله الثاني في توجيه الحكومات المتعاقبة نحو الإصلاح في مجال الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان التي رافقت الحركات الشعبية دور كبير في إجراء التعديلات الدستورية وإنشاء المحكمة الدستورية ولجنة مستقلة للانتخابات.

2- دراسة الحياري (2014) وهي بعنوان "**الإصلاحات السياسية والدستورية وتأثرها على العلاقة بين السلطات" الحالة الأردنية" (2010-2013)**" هدفت إلى دراسة التطورات والمراحل السياسية التي مر بها النظام السياسي في الأردن والنصوص الدستورية التي نظمت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومدى التزام هذه السلطات بالنصوص الدستورية وروح الدستور، وأثر ذلك كله على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وخلصت الدراسة إلى أن التعديلات الدستورية الجديدة التي صدرت في 29 أيلول 2011 شكلت نقطة تحول جذرية وأساسية في عملية تقليص دور السلطة التنفيذية في العديد من القضايا.

3- دراسة (Bani Salameh ,2018) وهي بعنوان " **الإصلاح السياسي في الأردن: الو اقع والطموح**" هدفت إلى تعرُّف واقع الإصلاح السياسي في الأردن في عهد الملك حسين والملك عبد الله الثاني من عام(1989 -2018) وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي في الأردن مطلب قديم وشعبي، وأن عملية الإصلاح السياسي في البلاد قد حققت بعض الإنجازات .ومع ذلك، لم تكن هذه الإنجازات كافية لدفع إصلاحات حقيقية ودائمة للأمام.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تكونت الدراسة بالإضافة الى المقدمة والمشكلة والأهداف والاهمية والمنهجية والدراسات السابقة من تمهيد ومبحثين وخاتمة.

التمهيد

مفهوم الاصلاح السياسي والنظريات المفسرة له

يهدف الاصلاح من حيث الأصل إلى تحسين النظام السياسي دون الاطاحة به، بخلاف الثورات التي تهدف أساسا إلى إسقاط الأنظمة السياسية أكثر من إصلاحها. ويتميز الإصلاح في البلدان النامية عمومًا بتنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات لتحسين معدلات النمو وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكومات، الإ أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تبني نهج الاصلاح نظريًا أو جزيئا يمكن أن يسهم في تدعيم تطور الدولة، بل لا بد من أن يشمل الاصلاح مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتي يشكل نقطة البدء في التطور الشامل للدولة.

أولا: مفهوم الإصلاح السياسي:

يختلف الإصلاح من الناحية اللغوية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، فالإصلاح والفساد في اللغة العربية مفهومان متلازمان لا يمكن فهم احدهما دون معرفة الاخر، لذا من الصعوبة بمكان من الناحية اللغوية الاستدلال على معنى الفساد دون اعتباره حالة تتنافى مع مبدأ الصلاح والإصلاح(الزبيدي، 2005: 11). أما في اللغة الانجليزية فبحسب قاموس السياسة والحكومة إلى أن معنى (Reform) التغيير الذي يطرأ على الشيء فيغيره إلى الأحسن(Collin, 2004: 207.). وتحمل كلمة (Reform) أيضا معنى إعادة البناء ومنها جاءت الكلمة (Reformation) أو معنى إعادة التشكيل من خلال إعادة تجميع الشيء وتصحيح الاخطاء التي تظهر فيه (داود، 2003: 42).

ومن خلال مقارنة المعنى اللغوي لكلمة الاصلاح في اللغة العربية وكلمة (Reform) باللغة الانجليزية، يظهر أن هناك تباينًا ظاهرًا في الناحية اللغوية للمصطلح بين اللغتين العربية والإنجليزية، ففي اللغة العربية يكون الإصلاح بعد حصول الفساد في ذات الشيء أو بعض أوصافه بهدف إعادة الشيء الى الحالة التي كان عليها، في حين أن الاصلاح باللغة الإنجليزية لا يشترط حصول الفساد بل ان الإصلاح قد يكون لغاية تحسين الشيء ذاته وتطويره نحو الأفضل رغم عدم تعرضه للفساد.

أما من الناحية الاصطلاحية فالإصلاح هو " العملية التي تقتضي تعديل وتطوير جزئي أو كلي في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة والنظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة ضمن خطوات تتصف بالتدرج (مشاقبه، 2010: 7)" أو هو" عملية التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح إعوجاج (بلقزيز،1998:13).

ويختلف مفهوم الإصلاح السياسي عن مفهوم التغيير السياسي؛ حيث يشير الأخير إلى " انتقال السلطة من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى آخر، وكل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكلّ الاحتمالات أن تحدث (الجابري، 2000: 197)"

وبحسب وثيقة الإسكندرية فإن الإصلاح السياسي يعني جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمع نحو بناء النظم الديمقراطية"(وثيقة الإسكندرية، 2004: 5)

ويؤكد (Samuel Huntington) أن الإصلاح ضروري لاستقرار النظام السياسي، وإن غياب الإصلاحات في أي نظام سياسي قد تؤدي إلى تبني المجتمعات لمواقف مضادة للنظام السياسي تصل إلى حد الثورة، لذا وجب أن تكون الإصلاحات حقيقية وتسهم في تغيير الأنماط التقليدية السائدة في المجتمع؛ بحيث تخفف من حدة الولاء للعائلة والقرية والقبيلة وتكون للمجتمع وهذا يتطلب استبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية (Huntington, 1968;64). وبناء على ذلك تعكس عملية الإصلاح السياسي رغبة القوى الاجتماعية المختلفة وفي نفس الوقت تعكس رغبة النظام السياسي ذاته في تحسين أوجه الخلل في بنى النظام السياسي بما يحقق تطلعات المجتمع من ذلك الإصلاح.

ثانيا: النظريات المفسرة للإصلاح السياسي

لفتت ظاهرة الاصلاح السياسي أنظار المفكرين باعتبارها ظاهرة لا تقتصر على مجتمع دون آخر بل أن الاصلاح عمومًا والسياسي على وجه الخصوص مطلب جماهيري، وبالتالي تعددت اتجاهات ونظريات تفسير عملية الإصلاح السياسي بحسب اختلاف وتعدد التوجهات الإيديولوجية من جهة وتباين الظروف والعوامل البيئية للإصلاح السياسي من نظام لآخر من جهة ثانية. ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات في هذا المجال من أبرزها:

1- **المدخل التحديثي:** ويقوم هذا الاتجاه على ضرورة المزاوجة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، باعتبار أن الأنظمة الديمقراطية تقوم على الحد الأدنى من الحكم وبالتالي تحقيق الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وتعزيز إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي (محيسن، 2006: 25).

2- **المدخل الانتقالي:** يرى أنصار هذا المذهب أن تفسير الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي – الانتقال من النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطي- يتطلب مدخلًا تطوريًا تاريخيًا؛ حيث يوفر هذا المدخل أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية؛ فبعد تحقيق الوحدة الوطنية أي تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من الموالين، يتم الانتقال إلى مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم بين مختلف القوى والجماعات حول تولي السلطة، ثم تأتي مرحلة القرار وتشهد بداية عملية الانتقال والتحول وأخيرا مرحلة التعود التي تتمثل في تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية(شادي، 2014: 335).

3- **المدخل البنيوي:** يعد بارينجتون مور (Barington Moore) رائد هذا الاتجاه في تفسير عملية الإصلاح السياسي والتحول الى النهج الديمقراطي من خلال كتابه الشهير الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية (Social Origins of Dictatorship and Democracy) وبناءً على هذا الاتجاه يتم دراسة تفسير ظاهرة الإصلاح السياسي من خلال النظر إلى الطرق التي تفاعل بها النظم الصناعية والنظم الزراعية القائمة وينتج بعض مظاهر العنف الذي سبق تطور المؤسسات الديمقراطية (Moore 413 ;1966 ,). وفي هذا السياق يؤكد مور (Moore) وجود خمسة شروط لتطوير الديمقراطية على النمط الغربي وهذه الشروط هي(Moore 430 ;1966 ,):

1- تطوير حالة التوازن لتجنب وجود نظام قوي مسيطر على الاوضاع أو وجود طبقة ارستقراطية تمتلك مساحات شاسعة من الأرض؛ بحيث تصل إلى حالة من الاستقلالية الذاتية خارج إطار النظام السياسي نفسة.

2- التحول من الزراعة نحو التجارة

3- الحد من سلطة البرجوازية والأرستقراطية المالكة للأرض.

4- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

5- التخلص من إرث الماضي والمتمثل بسيطرة البرجوازية.

ويفترض هذا النموذج أن المسار التاريخي للتحول الديمقراطي أو الإصلاح السياسي بوجه عام في أي نظام كان، إنما هو متوقف بالأساس على طبيعة البنية المتغيرة للطبقة والدولة والقوى المختلفة المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب فحسب وإنما ذلك يبقى مرهون بمدلولات العوامل الأخرى السابقة الذكر(العيد، 2014: 25).

المبحث الأول: حقيقة الاصلاح السياسي في الاردن

تتميز النظم العربية عمومًا بالميول الاستبدادية وهذا يؤدي إلى نتيجة منطقية مفادها عدم وجود اصلاح بالمعنى الحقيقي في النظام لأن السلطة الاستبدادية تتركز على نحو كبير حول هرم السلطة، فعلى الرغم من حرص الأنظمة العربية من الناحية النظرية على الاعتراف بالحاجة إلى الإصلاح السياسي، فإن تلك الأنظمة العربية تهتم في نهاية المطاف ببقائها على سدة الحكم، لذا كان أسلوب التوريث هو ما يميز الأنظمة العربية. فالقوة في النظام العربي تستند فيها العلاقات الشخصية؛ بحيث يصبح النظام السياسي أشبه بنظام الأسرة، ويمكن تطبيق القوانين واللوائح على نحو انتقائي كما أن الشفافية والمساءلة تكاد تكون غير موجودة، مما يولد الفساد في المناصب العليا لتلك الأنظمة. لذا تستخدم الأنظمة العربية الإكراه والقمع والخضوع من أجل البقاء في السلطة(Whitaker,2009).

المطلب الأول: و اقع الاصلاحات السياسية في الاردن (1989-2011)

ترجع الأدبيات السياسية مثل دراسة (الخراعلة، 2015) ودراسة (الخوالدة، 2013) ودراسة (بني سلامة، 2007) التي تناولت حالة الإصلاح السياسي في الأردن إلى أن تلك الإصلاحات بدأت منذ العام 1989؛ حيث جاءت هذه الإصلاحات ضمن نهج التوجه الديمقراطي الذي أعلنه الملك حسين وواصله الملك عبدالله الثاني بعد توليه الحكم عام 1999.

الإ أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن في مراحلها المختلفة لم تثمر تغيرًا ديمقراطيًا على النحو المنشود، بل أن ما جرى كان جهدًا اصلاحيًا متأرجحًا تقوده رغبة النظام في بناء قاعدة لدعم الاستقرار السياسي الداخلي في وجه التحديات الخارجية الكبرى، لذا جاءت الإصلاحات محددة تمثلت بالمبادرات الإصلاحية وشُكلت لأجل ذلك لجان المتابعة الإ أنّ التغيير الفعلي لم يأت منسجمًا مع الخطاب السياسي للنظام الحاكم(شقير،2006: 4). وعلى الرغم من أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن أسهمت في تحقيق بعض الإنجازات وتعزيز الاستقرار والحوار بين المواطنين والحكومة الا أن تلك الإصلاحات، لم تكن من القوة؛ بحيث تكفي لدفع ديمقراطي دائم إلى الأمام في الأردن(Bani Salameh, 2017 ;4820).

ومن جهة أخرى ترجع بعض المصادر السياسية في الأردن محدودية عملية الإصلاح التي حاول النظام السياسي القيام بها، الى سلطة النخب السياسية والبيروقراطيين الذين خافوا من أن مثل هذه الجهود سوف تقلص الامتيازات التي تم اكتسبها على مدى فترة طويلة من الزمن، لذا فإن تلك النخب لم تعارض جهود الإصلاح فقط، ولكن وصلت في بعض الاحيان إلى معارضة السياسات الخاصة بنظام نفسه(Muasher, 2011: 1).

ومع ذلك فقد شهد عام 1989 نشاطًا حزبيًا ملحوظًا على الساحة الأردنية، فقد شجعت عملية الإصلاح السياسي في الأردن الأحزاب على مباشرة نشاطها على نحو علني، واستجابت الحكومة الأردنية للمطالب الشعبية المتكررة بعودة للحياة السياسية والديمقراطية، ونتيجة لذلك أصبح النشاط الحزبي مرخصًا من الناحية القانونية، مما دفع العديد من الاحزاب لخوض الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1989. (New York Times, October, 26th, 1989).

كانت أبرز الإصلاحات التي شهدتها الأردن في عام 1989 تتمثل بالآتي(شقير، 2006: 9):

1- استئناف الحياة البرلمانية؛ حيث شاركت الأحزاب الأردنية في انتخابات 1989 واعتبر المراقبون هذه الانتخابات بأنها نزيهة وتعبر عن تطلعات الشارع الأردني.

2- الإعلان عن الميثاق الوطني عام 1991 الذي أسس للتعددية السياسية في الأردن، فقد عين الملك حسين لجنة مكونة من (60) عضوًا ضمت شخصيات أردنية وقيادات حزبية في أحزاب يسارية وحزب الإخوان المسلمون وذلك لوضع مسودة ميثاق تبين أهداف عملية الإصلاح السياسي في الأردن وثوابها. وفي هذه الفترة قدمت الحكومة للإخوان المسلمين عرضًا مفاده أنه إذا اعترف الحزب بشرعية النظام الهاشمي فإن النظام سيسمح بإعادة الحياة الحزبية تحت سلطة الملك ونتيجة لهذا الاتفاق تم رفع قانون الطوارئ وأعطي البرلمان عام 1992 الضوء الأخضر لتأسيس الأحزاب في الأردن.

3- تم اعتماد قانون جديد للمطبوعات يسمح برفع بعض القيود عن الإعلام الأردني المكتوب كما اعطيت تصاريح بإنشاء صحف أسبوعية جديدة.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية في الأردن من عام (2011- 2019)

أدت التغيرات المفاجئة في المنطقة العربية بداية من عام 2011 تحديًا حقيقيًا للأنظمة العربية؛ حيث أسهم الربيع العربي بالإطاحة بالعديد من النظم العربية، ولا تزال تداعيات هذا الحدث الكبيرة مستمرة في عدة مناطق محيطة بالأردن حتى هذا اليوم.

الإ أن الأردن والأنظمة الملكية عموما في المنطقة العربية نجحت في تجاوز الجانب العنيف من الربيع العربي، وهذا يرجع بالأساس إلى المرونة التي تتميز بها الأنظمة الملكية مقارنةً بالأنظمة الجمهورية ومبادرات تلك الأنظمة للإصلاح السياسي كمطلب تسعى إليه الجماهير العربية، وفي هذا السياق أشار هنتنغتون (1968) إلى ما أسماها معضلة الأنظمة الملكية والمتمثلة في أن الأزمات تفرض على تلك النظم تنفيذ بعض الإصلاحات الليبرالية للحفاظ على الاستقرار وتفادي خطر الثورة العنيفة(Huntington, 1968;117).

وفي فترة عام 2011 تمثلت جهود الإصلاح في الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني بأربعة أهداف رئيسية هي(Mathisen ,2013;22):

1- تطبيق مفهوم التطور السياسي الذي تشارك فيه جميع قوى المجتمع: وهذا يتطلب وجود أحزاب حقيقية على الساحة الأردنية، وهو ما يتطلب بالضرورة وجود قانون مناسب للأحزاب السياسية يمكنها من القيام بدورها تمهيدًا لوصول قيادات حزبية قوية إلى البرلمان لإجراء الإصلاحات المناسبة.

2- تطوير إعلام حر ومستقل ومهني: وهذا يتطلب تخفيف مراقبة الحكومة لوسائل الإعلام المختلفة تنظيم الصحافة بقوة واتاحة الفرصة لتلك الوسائل لنشر الوعي بعيدا عن قبضة الحكومة.

3- مشاركة فعالة وحقيقية من قبل النساء الأردنيات: وفي هذا السياق يمكن الاشارة إلى بعض التقدم في قضايا النوع الاجتماعي ودور المرأة في

صنع القرار، ولكن لا تزال المرأة تواجه حواجز قانونية وعنف يقوم على أساس نوع الجنس وتمنع من الاندماج الكامل في المجتمع والاقتصاد.

4- زيادة الإنتاجية: الإ أن المؤشرات الاقتصادية تظهر عدم كفاءة الاقتصاد بسبب نمو العجز في الاقتصاد الأردني بنسبة 440 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية.

أما بالنسبة لأبرز الإصلاحيات السياسية التي شهدها الأردن في عهد الملك فتمثلت التعديلات الدستورية الأردنية: شكل الملك عبدالله الثاني لجنة برئاسة أحمد اللوزي، وأوضح الملك بأن هناك آراء تدعو إلى مراجعة الدستور وتأثيرها بالتطورات الإقليمية التي تحيط بنا، ووضح الملك الإطار العام لهذه اللجنة وقدمت اللجنة المكلفة بإجراء اثنين وأربعين تعديلًا على مواد الدستور وصفت بأنها الأكبر والأشمل على الدستور الأردني منذ تأسيسه وجاءت التعديلات على النصوص التي تؤكد على استقلالية القضاء باعتباره سلطة مهمتها الأساسية فرض سيادة القانون وتحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان وإحاطتها بكافة الضمانات التي تحقق العدالة والكرامة وتصون الحريات وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة ومشاركتهم في صناعة القرار ولتحقيق كل ذلك اشتملت التعديلات التي تضمنها الدستور الاردني، 2011:

-إنشاء المحكمة الدستورية
- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات
- محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية
- إناطة محاكمة الوزراء بالمحاكم العليا المدنية
- الطعن في نتائج الانتخابات أمام القضاء المدني
- تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية.

المبحث الثاني: معوقات الإصلاح السياسي في الأردن

أخرى ترجع بعض المصادر السياسية في الأردن محدودية عملية الإصلاح التي حاول النظام السياسي القيام بها، الى سلطة النخب السياسية والبيروقراطيين الذين خافوا من أن مثل هذه الجهود سوف تقلص الامتيازات التي تم اكتسبها على مدى فترة طويلة من الزمن، لذا فإن تلك النخب لم تعارض جهود الإصلاح فقط، ولكن وصلت في بعض الاحيان إلى معارضة السياسات الخاصة بنظام نفسه(Muasher,2011:1).

وفيما يتعلق بالعوامل التي جعلت الإصلاحات في الأردن محدودة او على نطاق ضيق يمكن تحديد هذه العوامل بالاتي:

أولا: البنية السكانية في الأردن: فالنسيج الأساسي للمجتمع الأردني يكون من عنصرين أساسيين هما (الأردني، والأردني من أصل فلسطيني) ويؤثر هذان المكونان بصفة أساسية في مسألة الإصلاح السياسي في الأردن، " فالشرق اردنيون يرون في مسألة الإصلاح السياسي أساسًا أو تمهيدًا لحل القضية الفلسطينية مستقبلًا على حساب الدولة الأردنية في حين رأى الفلسطينيون أن مصالح النظام الأردني وعلاقتهما مع أمريكا وإسرائيل قد يصطدمان مع مصالح الشعب الفلسطيني(الشاعر، 2011: 81)".

ثانيا: ضعف الأحزاب السياسية: تحظى الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر بقدر كبير من الاهتمام في ضوء دورها المحوري في المجتمع فعلى أساس الأحزاب يتم تحديد نجاح أو فشل الإصلاحات السياسية؛ واستقرار المجتمع، في الحكومات والأنظمة، لذا تمثل الأحزاب السياسية واجهة العملية الديمقراطية، لذا، أصبح الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب نوع من المعايير يقيس كيفية ارتباط المجتمعات والدول بالبيئة الدولية المحيطة بها فلا يمكن تصور نظام ديمقراطي في ظل غياب الأحزاب السياسية التي هي عماد الديمقراطية، بل إن العداء للأحزاب السياسية هو عداء مبطن للديمقراطية(**بني سلامة**، 2007: 16).

وفي حالة الأردن يمكن القول أن عام 1989 قد شهد نشاطًا حزبيًا ملحوظًا على الساحة الأردنية، فقد شجعت عملية الإصلاح السياسي في الأردن الأحزاب على مباشرة نشاطها على نحو علني، وأصبح النشاط الحزبي مرخصًا من الناحية القانونية وخاضت العديد من الأحزاب الانتخابات البرلمانية أكثر اعتيادية، والأحزاب السياسية(New York Times, October, 26th, 1989).

وعلى الرغم من أهمية التجربة الحزبية الأردنية التي تلت عام 1989 الإ أن الأحزاب في الأردن لازالت متعثرة وتواجها عدة عقبات للقيام بالدور المأمول منها، ولعل ابرز هذه العقبات يتمثل بالآتي:

ثالثا: الإرث التاريخي الصعب: الذي حضر العمل الحزبي لفترة دامت أكثر من ثلاثة عقود تم فيها حرمان الأردنيين من فرصة ممارسة حقهم الدستوري في النشاط الحزبي، فلا يزال المجتمع الأردني يعاني من تلك الآثار السلبية والمتمثلة بالخوف من الانخراط للأحزاب(Nahar , 2012;122).

رابعا: لثقافة الاجتماعية السائدة التي تعززالولاء للعائلة او العشيرة: فالترشيح في الانتخابات لا يزال يتم على أسس واعتبارات اجتماعية اكثر منها سياسية، الامر الذي يضعف الاحزاب السياسية ويجعلها في المقام الثاني من القدرة على خوض الانتخابات(الخراعلة، 2015: 189).

خامسا: ضعف تمويل الأحزاب السياسية:يشكل تمويل الأحزاب السياسية أمرا أساسيا لأي ديمقراطية ناشئة، لذا فإن تمويل الأحزاب السياسية

يمكنها من التفرغ لممارسة نشاطها الحزبي بفاعلية أكثر، وبالنسبة لقضية تمويل الأحزاب السياسية في الأردن فإن عملية تمويل الاحزاب والاسس المعتمدة في تمويل تلك الأحزاب لا زال في يد الحكومة، وهذا التمويل الذي تتلاقه الأحزاب كان وما يزال أمرا مثيرا الشك؛ حيث إن التمويل الحكومي يجعل الأحزاب السياسية أمام الدولة الأردنية وبالتالي يكون مستوى التحكم في توجيه هذا الاحزاب باتجاه الخضوع لمطالب الحكومة اكثر(نهار، 2001: 66).

وحول العلاقة بين النظام الاجتماعي السائد في الأردن والمتمثل بالولاء للعشيرة وانعكاساته على النشاط الحزبي، أظهر تقرير اعده المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية تحت عنوان "بناء الديمقراطية في الأردن" أن الأحزاب السياسية ومنذ نشأة الدولة الأردنية كانت انعكاسًا للهياكل الاجتماعية التقليدية، فأغلب الشخصيات الحزبية كان لها توجهات قومية عربية وكان جهد هذه الأحزاب منصبا حول معارضة النفوذ البريطاني في البلاد. بين 1928 و1935؛ حيث عقدت هذه الأحزاب خمسة مؤتمرات وطنية، مع تمثيل واسع من رؤوسا القبائل وكذلك المثقفين، المهنيين والأقليات الدينية والعرقية((Al-Attiyat , T , Shteiwi , and Sweiss , 2005 ; 1).

وبناءً على ذلك لا يمكن اعتبار الولاء العشائري عائقًا أساسيًا أمام وجود أحزاب فاعلة في المجتمع الأردني، بل أن ضعف التجربة الحزبية في الأردن يمكن ان يعزى لأسباب أخرى منها ما أشار اليه التقرير الصادر عن مكتب فريدريش إيبرت-ستيفتونج (Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman Office) الذي أوضح أن الأردن يمثل نموذجًا فريدًا في تشكيل الأحزاب السياسية متباينة في أيدولوجياتها، ورغم هذا التباين في الخلفيات الفكرية والعقائدية للأحزاب الأردنية، الا أنه يمكن رؤية التنسيق بين أحزاب المعارضة بما في ذلك الإسلاميين والقوميون والأحزاب اليسارية، فالتيار الاسلامي الذي يمثل تقليديًا التيار اليميني المحافظ، يتحالف مع الاحزاب القومية والأحزاب اليسارية، فالمشكلة الأساسية للأحزاب الأردنية لا تكمن في غياب التنسيق بل تكمن في عدم رغبة الحكومة في إيصال هذه الاحزاب إلى السلطة او سعي الحكومة إلى تقليص نفوذ هذه الأحزاب؛ بحيث لا تصبح الاغلبية في البرلمان الأردني(Hussainy , 2012 ;2).

ورغم التعديلات الدستورية التي قام بها الأردن في عام 2011 الا ان تلك التعديلات قوبلت بالرفض من قبل القوى الحزبية والشعبية الأردنية باعتبار أنها لا تحقق الحد الادنى من المطالب الشعبية وانما هي تعديلات شكلية لا تغيير حقيقة السيطرة الكاملة للنظام السياسي في الأردن، فقد سجلت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية ملاحظات على التعديلات الدستورية التي وصفتها بالإيجابية لكنها لا تحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة وانتقدت اللجنة غياب نصوص تتعلق بالاقتصاد والصحة والتعليم وتوفير الحماية لكبار السن(البيان صادر عن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية بتاريخ11/1/ 2011).

الخاتمة

ظهر من خلال الدراسة الاتي:

1- أن الإصلاح السياسي في الاساس يعني مجموعة التغيرات التي يتم إدخالها على البناء السياسي للنظام؛ بحيث تؤدي هذه التغيرات في تحسين شكل النظام وتطويره الى الافضل سواء اكانت هذه التغييرات تهدف تحسين القوانين والدساتير بما يتفق مع توقعات جميع شرائح المجتمع، أو تعزيز المشاركة السياسية من خلال تطوير نظم الانتخابات أو تعزيز الحياة الحزبية.

2- إن مسألة الإصلاح في الأردن لا زالت تتراوح في إطارها النظري ولم تحقق تغيرا جديا على أرض الواقع، ولعل مرد ذلك إلى خوف النخب السياسية والبيروقراطيين من الآثار المترتبة على جهود الإصلاح مثل تقلص الامتيازات التي تم اكتسبها على مدى فترة طويلة من الزمن، لذا فإن تلك النخب لم تعارض جهود الإصلاح فقط، ولكن وصلت في بعض الاحيان إلى معارضة السياسات الخاصة بالنظام نفسه.

3- من بين أبرز معوقات الإصلاح عدم وجود أحزاب حقيقية تقود عملية الإصلاح فتعثر العمل الحزبي واحجام المواطن الأردني من الانخراط في الأحزاب حال دون وجود أحزاب حقيقة تقود عملية الإصلاح الشامل في الاردن.

4- تواجه مسألة الأحزاب في الأردن تحديا كبيرا يعود بالأساس إلى تركيبة المجتمع الأردني العشائرية، وكثرة الأحزاب وغياب البرامج الحزبية وعدم قدرتها على استمرار بسبب عدم التمويل

5- أن أبرز ما يلفت النظر في تجارب الإصلاح في الأردن أنها تأتي في أعقاب الأزمات، ففي عام 1989 كان الإصلاح بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الأردن، وفي عام 2011 جاءت جهود الإصلاح نتيجة للثورات العربية وفي كلا المرحلتين لم تصل جهود الإصلاح إلى المستوى المطلوب.

لتوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1- اعتماد مبدأ الإصلاح الشامل وتفعيل آليات النزاهة والشفافية ومراقبة الأداء الحكومي ضرورة تفعيل دور الأحزاب من خلال سن التشريعات التي تؤسس لظهور أحزاب حقيقية وأحزاب قوية وهذا يتطلب بالضرورة وجود تشريعات تعزز الديمقراطية وتحمى الاحزاب.

2- ضرورة تعزيز قناعة النظام السياسي بأهمية الإصلاح السياسي الشامل والحقيقي، فلا يمكن إقامة دولة ديمقراطية دون قناعة حقيقية من النظام السياسي. وبغير هذه القناعة تبقى مشروعات الدولة الديمقراطية مجرد أطروحات نظرية.

المصادروالمراجع

بلقزيز، عبدالله (1988) أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية.

بني سلامة، محمد تركي(2007) الإصلاح السياسي دراسة نظرية، المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 13، عدد 5، 2007.

الجابري، محمد عاب(2000) إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن. العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

جبرائيل ألموند وبينغهام باول آلابن(1985) السياسة المقارنة، تر: أحمد علي احمد عنّاني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي)،.

الحياري، أحمد(2014) الإصلاحات السياسية والدستورية وتأثرها على العلاقة بين السلطات" الحالة الاردنية" (2010-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الخدام، عبدالله(2013) الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية بعد أحداث الربيع العربي(2011-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الخراعة، يوسف(2015) الاصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسي في الاردن (2010-2013) مجلة المنارة المجلد (21) العدد(3) 2015، 189-211،

الخراعلة، يوسف(2015) الاصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسي في الاردن (2010-2013) مجلة المنارة المجلد (21) العدد(3) 2015، 189-211،

داود، عماد صلاح عبد الرازق الشيخ (2003) الفساد والإصلاح"، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

داود، عماد (2003):"الفساد والإصلاح"، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

الزبيدي، باسم (2005) الإصلاح جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام.

شادي، عبدالعزيز(2014) قدرة النظم العربية على البلقاء حالتي سوريا وليبيا، مركز القاهرة،

الشاعر، وهيب(2011)، الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية، الطبعة الاولى، مركز دراسات. الوحدة العربية.

شقير، خولة(2006) الاصلاح الوهمي والاستقرار الاردني العنيد، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

العيد، شعبان(2014) الاصلاح السياسي في الجزائر(2008-2013) رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر.

محيسن، تيسير(2006)"محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح " مجلة رؤية، فلسطين: السلطة العامة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة الثالثة، العدد 29، شباط 2006.

مشاقبة، أمين(2010) الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، عمان، مطبعة السفير.

نهار، غازي صالح،(2001) الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الأردن للفترة 1989-1997. مجلة شؤون اجتماعية العدد (69).

وثيقة الإسكندرية(2004) مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ، مارس.

References

Bani Salameh, Mohammed, (2017).Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations, *World Affairs* , 180 (4): 32.

Collin, P.H.(2004). DICTIONARY of Politics and Government. London: Bloomsbury, 2004.

Huntington, Samuel P.(1968). Political Order in Changing Societies, New Haven and London, Yale University Press.

Hussainy ,Mohammed,(2012). The State's Contribution in Financing Political Parties in Jordan , Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman Office.

International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) and the Arab NGO Network for Development (ANND) Building Democracy in Jordan(Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections)

Mathisen , Ina ,(2013). *The (Lack of a) Jordanian Spring A Case Study Analysis of the Electoral Reform and Regime Stability in Jordan* , Thesis in Political Science. University of Oslo ,

Moore, Barrington. (1966). *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston, MA: Beacon Press.

Nahar ,Ghazi (2012). The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections, *International Journal of Humanities and Social Science*, 2 (16).